

عند ما ٢٠٠٩ أصابت البعض بالدهشة. فقد كتب ستيفن ليفيت أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو والذي شارك في تأليف كتاب «الاقتصاد العجيب» (Freakonomics) في مدونته يوم الإعلان عن الجائزة يقول: «لو كان قد أجرى استطلاع لرأى الاقتصاديين الأكاديميين يوم أمس وسُئلوا من هي إلينور أوستروم، وعما قدمته، أشك في أن أكثر من واحد من بين كل خمسة اقتصاديين كانوا سيعطونك جوابا».

لكن بول دراغوس آليجيكا، وهو تلميذ سابق لأوستروم، وحاليا زميل بحوث أول لدى مركز ميركاتوس في جامعة ميسون لم يندهش البتة. وفي هذا الصدد يقول اليجيكا: «إن فلسفة التنوع المؤسسى برمتها- المتمثلة في تجاوز ثنائية السوق والدولة - من أكثر النماذج ثورية التي طُرحت في العلوم الاجتماعية خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها».

وعند منح أوستروم جائزة نوبل عن تحليلها للحوكمة الاقتصادية، أشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم إلى أن عملها «يعلمنا دروسا مبتكرة عن الآليات العميقة التي تبقى على التعاون في المجتمعات البشرية». وإن كان البعض قد رأى في اختيار أوستروم - ومعها شريكها في الجائزة أوليفر وليامسون من جامعة كاليفورنيا في بيركلي- أمرا غير عادي، إلا أن آخرين رأوا في ذلك رد فعل مناسب لإخفاقات السوق الحرة التي كشفتها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

وإلينور أوستروم أول امرأة تفوز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، واهتمامها بالأسواق أقل من اهتمامها بالنشاط الاقتصادي الذي لا ينعكس في الأسواق - داخل الأسر المعيشية، والشركات، والاتحادات، والهيئات، وغيرها من المنظمات. وقد أثبتت كيف يمكن إدارة الموارد العامة - أي الغابات، ومصائد

الأسماك، والمراعى، ومياه الري- بنجاح من قبل الأشخاص الذين يستخدمونها وليس من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة.

وربما كانت أوستروم أكثر شهرة بسبب كشفها زيف «مأساة الموارد العامة»، وهي نظرية وضعها عالم الأحياء غاريت هاردن في عام ١٩٦٨. ففي مقال بنفس العنوان نُشر في المجلة العلمية Science (العلوم)، طرح هاردن نظريته بأنه لو اتخذ كل راع يتقاسم قطعة من أرض الرعي العامة قرارا اقتصاديا رشيدا على المستوى الفردي بزيادة عدد رؤوس الماشية التي يربيها على الأرض، لاستنزف التأثير الجماعي الموارد العامة أو دمرها. ويعبارة أخرى، فإن أفرادا متعددين-يتصرفون باستقلالية ويسترشدون بعقلانية بمصالحهم الذاتية - من شأنهم أن يستنفدوا الموارد العامة المحدودة - حتى عندما يكون من الواضح أن حدوث ذلك لا يحقق مصلحة أي شخص.

وترى أوستروم أن «المأساة» في مثل هذه المواقف ليست حتمية، كما كان هاردن يعتقد. وبدلا من ذلك، فإنه لو قرر الرعاة التعاون فيما بينهم ومراقبة بعضهم بعضا في استخدام الأرض، وإنفاذ قواعد لإدارتها، لأمكنهم تفادي

وقد لا تكون إلينور أوستروم - الحاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية - اقتصادية تقليدية، لكن جورج أكرلوف الفائز بجائزة نوبل لعام ٢٠٠١ (راجع عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية) يصنف عملها بأنه «محورى تماما» بالنسبة للمجال. ويقول في هذا الصدد: «إن أوستروم مهتمة بكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها» وأضاف قائلا: «وهذه الأعراف هي «المادة الغائبة» في علم الاقتصاد. وأنت قد تكون قريبا جدا من توازن يتعاون في تحقيقه الجميع، لكنك تحتاج عندئذ شيئًا إضافيا يَحمل الناس على التعاون. وما يدفع الناس على التعاون هو الأعراف».

# بيفرلي هيلز، ٩٠٢١٠

ولدت إلينور أوستروم – أو لين كما تسمى غالبا – في لوس أنجلوس، بولاية كاليفورنيا في عام ١٩٣٣. وقد عاشت أوستروم التي نشأت نشأة فقيرة في خضم فترة الكساد الكبير، مع والدتها المطلقة التي علمتها زراعة الخضراوات وتعليب ثمار أشجارهما توفيرا للمال. وكان منزلهما يقع على أطراف حي مدرسة بيفرلي هيلز، لذلك تمكنت من الالتحاق بمدرسة بيفرلي هيلز الثانوية اللامعة وتلقت فيها تعليما راقيا. ولما كانت أوستروم تبدي ازدراء مبكرا للنزعة المادية التي لا تزال سائدة حتى اليوم، فقد كانت تشتري لنفسها ملابس مستعملة، في تناقض صارخ مع زميلاتها في تلك المدرسة العامة التي تزعم بأن من خريجيها مشاهير كُثر.

وقد تشجعت إلينور على الانضمام إلى فريق الخطابة، الأمر الذي أشعل اهتمامها بالمناظرة. وفي هذا الصدد، تقول أوستروم: «كانت مناظرات المدرسة الثانوية تدريبا ممتازا». وتضيف قائلة: «هناك جانبان في كل مسألة، وعليك أن تتعلم كيف تعد حجة متماسكة لكل منهما، حيث إنهم يكلفونك عشوائيا بالانضمام إلى جانب ما». وهكذا، فإن المناظرات لم تشحذ فقط مهاراتها في التفكير الناقد – بل إنها شفتها من التعتعة.

والتحقت أوستروم بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ضد رغبة والدتها. فلم يكن أحد من عائلتها قد التحق بالجامعة غيرها – حيث إنهم لم يروا في ذلك جدوى – ورفضت أمها أن تمدها بالدعم المالي. ولم يمنع ذلك إلينور الشابة بل دفعها دفعا نحو الجامعة، وجعلها تعمل في سلسلة من الوظائف العرضية المؤقتة. وتتذكر أوستروم ذلك قائلة: «في ذلك الوقت كانت الرسوم الجامعية في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس منخفضة، لذلك استطعت تجنب الاستدانة».

ورغم تخرجها مع مرتبة الشرف في العلوم السياسية، فقد اتجهت إلينور إلى بوسطن لكي تعمل في وظيفة كاتب لدى شركة لتصدير الإلكترونيات. وفي هذا الصدد تقول في ملاحظة ضمن سيرة ذاتية موجزة لها: «كانت الفرضية السائدة في تلك الأيام هي أن الوظيفة المناسبة للمرأة هي العمل كسكرتيرة أو مدرسة». وبعد ذلك بعام، استقرت في وظيفة مدير مساعد بشؤون العاملين لدى شركة غود فري كابوت، وهي شركة في بوسطن، لم يسبق لها أن وظفت امرأة بأية صفة

تقول أوستروم: «شققت طريقي بشكل ما إلى هذه الوظيفة، لكن الحقيقة هي أن تمكني من فعل ذلك بنجاح وأنا في الحادية والعشرين من عمري منحني ثقة كانت عونا لي في وقت لاحق من حياتي».

وفي عام ١٩٥٧، عادت أوستروم إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس حيث حصلت على وظيفة من المستوى المتوسط في مكتب شؤون العاملين بالجامعة، بينما تابعت دراساتها الجامعية العليا في العلوم السياسية. وظلت أمها تشعر بالحيرة إزاء خياراتها. وتتذكر أوستروم قائلة بابتسامة على وجهها: «سألتني كم سيكون راتبي بعد الحصول على درجة الدكتوراه، وهل سيكون أكثر مما أتقاضاه حاليا؟ قلت لها: لا، قد يكون نفس الراتب أو أقل منه. وببساطة لم تفهم ما أعنيه».

وفي حلقة نقاشية بالدراسات العليا، وجدت أوستروم نفسها منجذبة إلى قضية كيفية تصرف الناس بصورة جماعية لإدارة الموارد الطبيعية العامة على نحو قابل للاستمرار. وقامت، بالاشتراك مع فريق من زملائها من الطلبة والباحثين، بدراسة حوض خزان مياه جوفية في جنوب كاليفورنيا. وكانت المجتمعات المحلية تستخرج بالضخ منه كميات مفرطة من المياه الجوفية، بينما كانت المياه المالحة تتسرب إليه. وصارت أوستروم مفتونة بمسألة الحافز الذي وجده الناس من دوائر الاختصاص المتداخلة التي تعتمد على هذا المصدر المائي لكي ينحوا خلافاتهم جانبا ويحلوا المشكلة. وآثرت أن تدرس هذا التعاون

باعتباره موضوعا لرسالتها للحصول على الدكتوراه، وبذلك زرعت بذور عملها اللاحق بشأن ما تسميه «موارد المجمع العام».

وكان يشرف على حلقة نقاش الدراسات العليا تلك فنسنت أوستروم، وهو أستاذ مساعد للعلوم السياسية يكبرها بأربعة عشر عاما، وتزوجته في ١٩٦٣. وكانت تلك بداية لشراكة امتدت طوال العمر، مزجت بين «الحب والتنافس»،

«إن أوستروم مهمته بكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها... وهذه الأعراف هي المادة الغائبة ي علم الاقتصاد».

كما عبرت عن ذلك أوستروم في إهدائها في كتابها المثير للأفكار الذي صدر Governing the Commons: The Evolution of في ١٩٩٠ بعنوان: Institutions for Collective Action «(حوكمة المشاعات: تطور المؤسسات من أجل العمل الجماعي»).

### العالم باعتباره حرفيا

في عام ١٩٦٥، انتقل آل أوستروم إلى مدينة بلومينغتون بولاية إنديانا، حيث تولى فنسنت منصب أستاذ دائم في جامعة إنديانا، وبدأت إلينور في تدريس مادة الحكومة الأمريكية، ثم حصلت في النهاية على منصب دائم. وبعد ذلك بسنوات قليلة، استهلا سلسلة من الحلقات الدراسية جمعت معا باحثين من تخصصات مختلفة لمناقشة موضوعات محل اهتمام مشترك، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الموارد. وتتذكر أوستروم ذلك قائلة: «لقد تعاهدنا على الالتقاء كل يوم إثنين، حتى لو انتهى بنا الأمر إلى أن نكون فقط خمسة أو ستة. لكن اللقاء نما ونما

وقد تطورت حلقات يوم الإثنين الدراسية غير الرسمية إلى الحلقة الدراسية عن النظرية السياسية وتحليل السياسات، وأصبحت حاليا مركزا بحثيا مزدهرا يجتنب دارسين من كل أنحاء العالم في ميادين العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الأجناس البشرية، وعلم البيئة، والقانون وغيرها من الميادين.

وفي هذا الصدد كتبت أوستروم في موقع جائزة نوبل على شبكة الإنترنت تقول: «كان منطق حلقتنا الدراسية دائما هو أنه لا بد من تكوين مجموعة مختلفة من الدارسين عبر تخصصات الاقتصاد، والعلوم السياسية وغيرها، لتعمل معا في محاولة لفهم كيف تأثرت السلوكيات والنتائج بالتدابير المؤسسية في مجموعة متنوعة من الأوضاع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية».

وأراد آل أوستروم أن يصمموا المركز على غرار نموذج ورشة الحرفي، بوحي من صديق لهما يعمل صانع أثاث. وكان على تلامذتهما أن يكدوا كدا إلى جانبهم، الأمر الذي سمح بنقل المعرفة على غرار ما يحدث إلى حد كبير بين معلم الحرفة والصبي المتدرب، وليس من خلال مسار من أعلى إلى أدنى كما في المحاضرات.

وتقول أوستروم في هذا الصدد: «تصور فنسنت ورشة يوجد فيها أشخاص لديهم مهارات متعددة على مستويات مختلفة – وهكذا يتعلم الشباب كيف يعملون مع أناس أكبر سنا – لكنهم يعملون معا وليس وفقا لتنظيم هرمي. وهذا – إلى حد بعيد – ما ظلت الحلقة الدراسية تسعى إليه منذ سنين حتى الآن».

ويوجد مقر الحلقة الدراسية في دار جمعية إخاء سابقة يضم أربعة مبان في شارع هادئ قريب من الحرم الجامعي، والمبنى مزدان بمعلقات جدارية آسيوية

دقيقة، ومحفورات خشبية إفريقية ملساء، وأعمال فنية أخرى غريبة. ويرحب الجو العام بالدارسين الذين يفدون من كل أنحاء البلاد ومن الخارج لبحث الكيفية التي تفادت بها المجتمعات «مأساة الموارد العامة».

وهذا البحث - الذي ينظر في إدارة موارد من قبيل المياه، ومصائد الأسماك، والغابات- إنما هو جزء من جهد أوسع لاستنباط نظرية عن كيف يمكن للناس أن ينظموا أنفسهم ويحكموا ذاتهم. ويتم اختبار الأسئلة أولا عن طريق التجريب في مختبر، حيث تقوم أوستروم بدراسة ما يقوم به طلبتها من خيارات عندما يواجهون بمآزق افتراضية لموارد المجمع العام. ثم يتم اختبار التنبؤات الناتجة عن النتائج على المستوى الميداني من خلال الملاحظة المباشرة لمواقف الحياة الحقيقية.

«إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضفي المصداقية على نظرياتها».

وتشرح أوستروم ذلك بقولها: «نحن نأخذ شيئا ما نهتم به نظريا مثل الصالح العام، أو موارد المجمع العام، وننتقل جيئة وذهابا بين الميدان والمختبر. ففي الميدان، تحصل على كل الثراء، لكن ذلك الثراء يكون مفرطا إلى حد لا يمكننا معه أن نتبين ماذا يجرى تحديدا. لذلك نعود إلى المختبر لكى نرى ما إذا كان هناك متغير نظنه مهما يتضح فعلا أنه يُحْدث فرقا كما تظن».

# أداء الشرطة وتعددية المراكز

كان من بين مشروعات أوستروم الأولى في الحلقة الدراسية إجراء بحث عن هيكل وأداء قطاع الشرطة. ففي أوائل السبعينات من القرن الماضي، كان خبراء السياسات العامة في الولايات المتحدة يوصون بإجراء تخفيض صارم في عدد أقسام الشرطة، بناء على اعتقاد منهم بأن تعدد الوحدات التي تخدم المنطقة نفسها من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وانعدام الكفاءة. وشرعت أوستروم وزملاؤها في دراسة ضخمة لأداء إدارة الشرطة وخدماتها في ٨٠ منطقة من المدن الكبرى بغية تحديد أفضل مسار للعمل.

وقضت أوستروم ١٥ عاما في العمل في هذا المشروع، تتجول على متن سيارات دوريات الشرطة، وتستطلع آراء الناس حول تجاربهم مع الشرطة، وتجمع البيانات بكافة أشكالها ورقية وإلكترونية. وعند الانتهاء من دراستها، تبين لأوستروم وزملائها أن الأكبر ليس بالضرورة هو الأفضل، عندما يتعلق الأمر بهيئات الشرطة، وأن الاعتقاد الشائع بأن تعدد أقسام الشرطة في منطقة ما من المدن الكبرى يقلل من كفاءتها لم تثبت صحته. ووجدوا بدلا من ذلك أن الهيئات غالبا ما تطور شبكات تعاونية لتوفير السلامة العامة عبر حدود مناطق الاختصاص. وفي هذا تقول أوستروم: «ليس التعقيد صنوا للفوضى».

وتذكر أوستروم أن دراسة الشرطة كانت تصويرا جيدا لمفهوم «تعددية المراكز»، وهو مفهوم مهم في عملها. وكان أول من دعا لمفهوم النظام السياسي متعدد المراكز هم فنسنت أوستروم، وتشارلز تيبوت، وروبرت وارين في عام ١٩٦١، ويشير مفهوم النظام السياسي «متعدد المراكز» إلى نظام يقوم فيه

المواطنون بتنظيم سلطات متعددة، وليس فقط سلطة حاكمة واحدة، وعلى مستويات متعددة.

وكتبت أوستروم في بحث قدمته في عام ١٩٩٧ بمناسبة قبول ترشيحها لجائزة فرانك سايدمان للتميز في الاقتصاد السياسي، تقول: «إن المحلل الذي يستخدم نظرية تعددية المراكز لا يتنبأ بأن هناك شكلا أمثل وأوحد للتنظيم بجميع مناطق المدن الكبرى». وبدلا من ذلك، على المرء أن يدرس خصائص الإنتاج والاستهلاك للخدمة الحضرية المعنية قبل أن يحدد ما هو الترتيب المؤسسى الأكثر صلاحية- وهو بالضبط ما فعلته في دراستها عن عمل الشرطة.

## أهمية المعرفة المحلية

السؤال الأساسى الذي تحاول أوستروم طرحه هو لماذا ينجح بعض مستخدمى الموارد في تنظيم أنفسهم ولا ينجح آخرون في ذلك؟ وهذا السؤال ليس مجرد سؤال أكاديمي: حيث إن له صلة وثيقة وحقيقية بالسياسة العامة. وفي هذا الصدد قالت أوستروم في مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣: «إذا لم نجد الوسائل اللازمة لتطوير وتعزيز القدرات على السيطرة على مواقف المجمع العام وإدارتها بفاعلية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات في القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يثير مشكلات اجتماعية واقتصادية جوهرية». وتقول: إنه كلما زاد علمنا بهذه المؤسسات ازداد احتمال تمكن صناع السياسات من تفادى الأخطاء السابقة.

وتقول إيمى بوتيت، وهي زميلة سابقة في الحلقة الدراسية وحاصلة على درجة الدكتوراه وهي حاليا أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة كونكورديا في مونتريال: إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضفى المصداقية على نظرياتها. وتضيف قائلة: «تكون الأدلة أكثر إقناعا بكثير لأنها تأتى من مثل هذا التنوع في المواقف.»

وبرنامج البحوث لموارد ومؤسسات الغابات الدولية، الذي أطلق في التسعينات من القرن العشرين، من النماذج الممتازة لمشروع الحلقة الدراسية يشمل عدة بلدان وسنوات. ومن أجل هذا البرنامج الجارى، أنشأت أوستروم وزملاؤها شبكة من مراكز البحوث المتعاونة لدراسة الغابات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتفحص الدراسة كيفية تأثير ترتيبات الحوكمة في الغابات وفي الناس الذين يعتمدون عليها، وهم يأملون - عن طريق قياس التأثير الأطول أمدا على كل من التنوع الحيوى للغابات والنسيج الاجتماعي للمجتمع- أن يتوصلوا إلى بيانات من شأنها أن تساعد صناع السياسات ومستخدمي الغابات

وتقول أوستروم: «يظن الناس أنه يكفى مجرد وجود «محميات». حسنا، لقد وجدنا أن بعضها يوِّدي دوره والبعض الآخر لا يفعل». وتستطرد قائلة: لو طُرد الناس الذين يستخدمون الغابة ببساطة قبل أن تعلنها الحكومة «محمية» ، فقد يشعرون بمرارة ويقل ميلهم إلى المساعدة في مراقبة وحماية الغابة مستقبلا. لكنهم لو استقدموا إليها وأعطي لهم دور، فإنهم سوف يساعدون في مراقبة الغابة، وسوف يتحسن حالها كثيرا.

وتستخدم مراكز البحوث في أوغندا وبوليفيا وتايلند وتنزانيا وغواتيمالا وكينيا والمكسيك ونيبال والهند نفس بروتوكولات البيانات، وتسهم في قاعدة بيانات مشتركة. وتضم هذه المراكز أطقما من الباحثين المحليين، حضر كثير منهم إلى مدينة بلومنغتون للتدريب. وتهتم أوستروم كثيرا بالمعرفة المحلية. فهى تسعى دائما إلى رصدها، أو البناء عليها.

ولا تتشاور أوستروم مع الخبراء المحليين لمجرد أن يكون عملها شموليا، بل لأن خبرتهم الفنية غالبا ما تكون أعلى. فقد وجدت، في دراسة لنظم الري في







نيبال، أن تلك النظم – التي بناها ويديرها المزارعون أنفسهم – كانت تتفوق في أدائها على النظم التي تم بناؤها بتمويل من المانحين وتديرها هيئات حكومية. ورغم أن التصميم الهندسي للنظم المبنية بتمويل من المانحين كان أفضل، فإن المشرفين عليها كانوا يفتقرون إلى فهم شبكة الحوافز المعقدة التي تواجه المجتمع المحلي.

وقد شهدت أوستروم هذا النمط مرارا وتكرارا. ففي مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣، قالت أوستروم: «كانت الخطط المبدئية بالنسبة لكثير من مشروعات الري الكبرى في البلدان النامية تركز بشكل شبه حصري على التصميمات الهندسية للنظم المادية وتتجاهل المسائل التنظيمية. وفي حين أنه من الضروري تفهم الجانب المادي من مشروعات التنمية، فينبغي التركيز على الجانب المؤسسي». وأكدت أن إنشاء هذه المؤسسات يجب أن يشترك فيه بصورة مباشرة السكان المحليين، وإلا واجهت خطر الفشل.

### أنماط متناقضة

ظلت أوستروم تعمل عن كثب مع زوجها طوال هذه السنين، فهل كان غريبا أن تفوز بجائزة نوبل دونه؟ وردا على ذلك، تقول أوستروم: «نعم، لكنني رغم هذا أتفهم الأمر. لقد كان أقرب كثيرا إلى الفيلسوف. أما أنا فقد قمت بكثير من التجارب المعملية، والتحليلات الإحصائية، والعمل الميداني، لذلك أفهم لماذا اختاروني. ولكن من المؤكد أن عمله كان حتما بمثابة حجر الأساس».

ويؤكد آليجيكا، الذي درس في الحلقة الدراسية خلال التسعينات من القرن الماضي، هذا التقسيم في العمل قائلا: «إذا نظرت إلى أعمال لين أمكنك أن ترى أنها جزء من صورة أوسع، وأن ملامح هذه الصورة الأوسع والفلسفة الأوسع الكامنة وراء تلك الصورة كانت مرسومة بيد فنسنت».

ويرى آليجيكا أن فنسنت، البالغ من العمر واحدا وتسعين عاما هو أحد الرعيل المتبقي من علماء الطراز القديم. أما إلينور، التي تتسم بطبيعة أكثر عملية من زوجها، فهي «منظمة ورائدة أعمال غير عادية»، قادرة على الجمع بين مشروعات مثيرة للاهتمام، وإيجاد رعاة لها— والخروج باعتماد إضافي في الميزانية لتغطية نفقات باحث أو طالب زائر إضافي يمر بضائقة مالية.

ويبدو أن نمطي آل أوستروم المتناقضين قد أحدثا التوازن الصحيح تماما، كما يشهد كثيرون. ويتشجع الباحثون على تشكيل مجموعات عمل مع زملائهم المتقاربين في الفكر والاتجاه للتصدي لما يرونه من مسائل، وفي هذا الصدد تقول بوتيت: «قد تكون تلك مجموعة قراءة بشأن قضية بعينها، أو مجموعة عمل تحاول جلب تمويل لمشروع بعينه. وهذه الفكرة المتمثلة في المجموعات المنظمة ذاتيا محورية بالنسبة لما كانت تهتم به نظريا. لذلك أعتقد أنه من قبيل الصنعة المحكمة أن توضع هذه الأفكار النظرية موضع التطبيق في الحلقة الدراسية».

وتماما مثلما تعتقد أوستروم فإن المنهج المتجه من القمة إلى القاعدة ليس منهجا مرغوبا في التنمية، ولديها نفس الشعور إزاء الحلقة الدراسية، إذ آثرت ألا تفرض جدول أعمالها البحثي بل تركت المشروعات تنمو عضويا. ويقول آليجيكا عن أوستروم: «هؤلاء قوم يقولون ما يفعلون، إنهم يقولون إنهم يرغبون في أن

تكون علاقتهم بطلبتهم على غرار علاقة مُعَلِّم الصنعة بالصبي المتدرب- وهي علاقة شخصية للغاية- وهم يقيمون تلك العلاقة».

ومقابل ذلك، فإنهم ينالون الولاء، كما يقول آليجيكا: «حتى بعد أن يترك الطلاب الحلقة الدراسية، فإنهم يستمرون في الشعور بأنهم جزء من عائلة ممتدة».

#### لاتزال تحت الضغوط

لم تتباطأ وتيرة أوستروم في العمل منذ فوزها بجائزة نوبل – فلا تزال الطلبات تنهمر عليها لإجراء مقابلات ولقاءات أمام الجمهور حتى بعد مرور عامين على فوزها بالجائزة. وقد تخلت في عام ٢٠٠٩ عن منصبها كمدير للحلقة الدراسية لمايكل ماكجينيس، الذي كان يعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة إنديانا منذ ١٩٨٥، لكنها لا تزال تتحمل عبئها كاملا في التدريس والبحث.

ومن بين المشروعات الكثيرة التي تحاول أوستروم الترويج لها حاليا دراسة دامت شهورا عن الرعاية الصحية يوجهها ماكجينيس. وتبحث الدراسة نظم الرعاية الصحية في ثلاثة مجتمعات – هي سيدار رابيدز بولاية آيوا، وغراند جنكشن بولاية كولورادو، وبلومينغتون بولاية إنديانا، وهي مجتمعات حققت درجات متباينة من النجاح في النماذج التعاونية للحوكمة.

ففي بعض النظم مثلا تتنافس المستشفيات بضراوة، بينما تتعاون في نظم أخرى على نحو أكبر. وتقول أوستروم: إن الدراسة، التي لا تزال في مرحلة جمع البيانات، سوف تحاول الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية: ما هي العوامل التي تدفع بعض المجتمعات إلى تشكيل مجموعات تتعاون فيما بينها وتحاول تحسين الأوضاع؟ وما هي خصائص المجتمعات التي وجد الناس فيها وسيلة للحفاظ على انخفاض تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع جودة الرعاية الصحية؟

ويتعلق متن أعمال أوستروم برمته بالأعراف الاجتماعية، وما يدفع الناس إلى التعاون فيما بينهم، ودراسة الرعاية الصحية ليست استثناء من ذلك. وفي هذا الصدد، يقول أكرلوف: «إنها تلاحظ هذه الأعراف على المستوى الدقيق بالطبع؛ لأن هذه هي الطريقة التي يستطيع بها المرء ملاحظة هذه الأشياء، ولكن نظرياتها تنطبق على نظم الري كما تنطبق على كيانات كبيرة كالبلدان، أو كبيرة كالعالم كله، مثل الاحترار العالمي».

وفي سن الثامنة والسبعين من عمرها، آثرت أوستروم الانسحاب من الحياة الأكاديمية والتمتع بالهدوء والسكينة في غابة مساحتها ستة أفدنة على تخوم مدينة بلومنغتون، حيث تعيش هي وفنسنت. لكن فرص حدوث ذلك تبدو ضئيلة. فعندما سألها مُحاوِر في الإذاعة الوطنية العامة عما إذا كان فوزها بجائزة نوبل قد خفف عنها بعض الضغوط مما كانت تشعر بأنه لا يزال عليها أن تنجزه، ضحكت ضحكة توحى بالنفى.

وقالت: «ما كنت أهدف إلى الفوز بجائزة. لذلك، فإن الفوز بها لا يخفف عني الضغوط من حيث البحث مستقبلا». ■

مورين بيرك، من هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.